كلمة زهيرة كمال

وزيرة شؤون المرأة

إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

" المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

المرأة في فلسطين انجازات وتحديات

نيويورك 29 شباط -11 آذار 2005

P1 R E S S R E L E A S E

السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة
السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود والسفراء
الحضور الكرام

يسعدني أن التقي بكم اليوم والتحدث باسم دولة فلسطين وكأول وزيرة لشؤون المرأة، فهذه فرصة تاريخية للحديث عن واقع المرأة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها في إطار منهاج عمل بكين. فمنذ عقد مؤتمر بكين1995، والمرأة الفلسطينية تعاني من صعوبات عدة كنتيجة للعدوان الإسرائيلي وما يقوم به من انتهاكات متعددة لحقوقهم الإنسانية وبشكل خاص خلال السنوات الخمس الأخيرةوذلك في غياب آلية دولية لحماية المواطنين وحقوقهم الإنسانية.

لقد نشأت الحركة النسائية الفلسطينية ومؤسساتها في ظل ظروف سياسية ووطنية جعلت منها جزءا عضويا أصيلا من معركة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني، مما وفر لها مناخا ايجابيا للمشاركة الواسعة في النضال الوطني وتقديم الخدمات الاجتماعية. و كان للتغيرات السياسية الحادثة دورا في تنوع أشكال نضال المرأة ما بين المقاومة والإغاثة وتعزيز صمود المواطنين إلى البناء والتغيير. وحتى منتصف التسعينات لم تطرح الحركة النسوية برنامج نضال اجتماعي يعالج إشكاليات وضع المرأة.

بعد توقيع اتفاق أوسلو وفي أجواء السلام التي سادت آنذاك عملت المؤسسات النسوية على تطوير وثيقة حقوق المرأة، والتي تم الإعلان عنها في آب 1994، وضعت هذه الوثيقة أساسا لبرنامج نضال اجتماعي يأخذ بالاعتبار قضايا المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك فقد شهد نضال المرأة الفلسطينية لتحقيق هذه المطالب حالات مد وجزر بسبب الوضع السياسي غير المستقر والناتج عن عدم التزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، فبدلا من استكمال عملية الانسحاب من مناطق ب و ج وفق الجدول الزمني الذي حدد لذلك، فإن إسرائيل عادت إلى احتلال المدن التي كانت قد انسحبت منها، كما استمرت في الاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات والطرق الالتفافية عليها، كما

شددت إغلاق المناطق، وكثفت من عمليات القمع والاضطهاد، مما أعاد المنطقة إلى دائـرة العنف.

وحسب تقارير الهيئة الوطنية للاستعلامات فقد بلغ عدد الشهداء الذين قتلوا برصاص الجنود أو بعمليات الاغتيالات وقصف المناطق منذ سبتمبر 2000 وحتى نهاية ديسمبر 2004 هـو 3811 شخصا، أكثر من نصفهم في قطاع غزة و20% منهم أطفال قتلوا في طـريقهم إلـى المدرسة أو داخلها أو أمام بيوتهم، و6% من الشهداء نساء قتلوا في بيوتهم أو في طـريقهم إلى العمل، وفي الغالب فإن وفاة الكثير كانت ناتجة عن عدم تمكين الأجهـزة الطبيـة مـن الوصول لتقديم الإسعافات الضرورية ونقلهم إلى المستشفيات. كما بلغ عدد الجرحى لـنفس الفترة 44403 جريح منهم 7000 جريح قد أصبحوا بحالة إعاقة دائمة. يضاف إلى ذلك قيام السلطات الإسرائيلية باعتقال 6290 أسير 5% منهم أطفال دون سن 17 عاما، و127 أسيرة 18 منهن أمهات.

كما أصبحت سياسة هدم البيوت وتجريف الأراضي الزراعيـة هـي أحـد أدوات العقـاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا، فقد تم هـدم 5514 منـزلا بشكل كامل أو جزئي وأصبح كنتيجة 50,000 إنسان بلا مأوى، وأصبح عليهم البحث عـن مكان للسكن مع أحد الأقارب أو مع بعض الأصدقاء.

يضاف إلى كل ذلك إغلاق المناطق حيث يوجد 220 حاجز عسكري وما يزيـد علـى 500 خندق وحاجز ترابي لمنع المواطنين والبضائع من حرية الحركة ما بين المدن وبعضها أو مع محيطها من القرى. أدى ذلك إلى فقدان أكثر من 400,000 عامل لفرصـة عملهـم، وإلـى صعوبة وصول الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم، والمرضى والأطباء إلى مراكز العلاج من عيادات ومستشفيات، والمزارعين إلى أراضيهم، واضطرت الكثير من الأسر إلى نقل أماكن سكناهم. وقد أضاف بناء جدار الضم والعزل، الذي بدأت إسرائيل بتنفيذه منذ حزيران 2002 صعوبات جديدة إلى حياة الإنسان الفلسطيني، حيث فصل حوالي 320,000 فلسطيني عـن أراضيهم التي أصبحت خلف الجدار، وعزل 290,000 فلسطيني ما بـين الجـدار والخـط

الأخضر وأصبحوا غير قادرين على تلقي الخدمات التعليمية والصحية من أية جهة، كما عزلوهم عن أسرهم الممتدة، وأصدقائهم مما أسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

نعم، إن المرأة التي تعيش في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة لها خصوصية أخرى مختلفة عن الرجل. وهذا ينطبق أيضا على الوضع في فلسطين، حيث أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق الطرق والمعابر إلى اضطرار الكثير من الفتيات التزام البيت واللجوء للزواج المبكر كحل تفضله الأسرة خوفا على بناتهن في أوقات الحرب ولتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسرة. كما عانت المرأة – الأم والأخت والزوجة – من ضغط وتوتر نفسي حيث معظم من استشهدوا وأصيبوا وسجنوا كانوا من الذكور، آخذين بالاعتبار الثقافة المجتمعية التي تعتبر المرأة فردا يرتبط وجوده الفيزيائي والنفسي بالرجل الذي يشكل لها الحماية، وخلال فترة الانتفاضة فقدت هذه الأنثى الحماية وباتت تواجه واقعا لم تكن مهيأة له، مما سببه آثارا جسيمة على صحتها النفسية.

كما كان لذلك آثاره الاقتصادية والاجتماعية حيث أن فقدان المعيل الرئيسي للأسرة بسبب الاستشهاد أو الأسر أو الإعاقة قد حول الكثير من النساء إلى معيلات وحيدات لأسرهن، في وقت يتطلب منهن رعاية كبار السن والجرحى وزيارة الأسرى في سجون الاحتلال، والقيام بالأعباء المنزلية في ظل انعدام الوسائل الممكنة لذلك.

هذا وقد كان للأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة الفلسطينية على المستويين الاجتماعي والسياسي النضالي الوطني دور مهم في تطوير العلاقة ما بين المرأة والرجل، ولكنه بذات الوقت أضاف عليها أعباء ومسؤوليات تعوق من زيادة مشاركتها في مراكز صنع القرار و في النشاط الاقتصادي. واعتبر زيادة الإنجاب واجب وطني في مواجهة عمليات القتل المتعمد للشباب والأطفال، وتم إعطاء الأمومة دور تمجيدي بكونها أم الشهيد، وحرمت من التعبير عن حزنها لهذا الفقدان، وبذات الوقت لم تلق زوجة وبنت الشهيد ذات الاهتمام.

لقد تحملت النساء والأطفال في فلسطين الكثير من الصعوبات خلال السنوات العشر الماضية منذ انعقاد مؤتمر بيجين عام 1995، حيث فقد الأمن والأمان، وارتفعت نسبة تسرب الفتيات من المدارس بسبب الإغلاق أو بناء الجدار، وانخفضت نسبة النساء متلقيات الرعاية الصحية أثناء الحمل وما بعد الولادة، وازدادت بشكل كبير عدد الأسر الفقيرة حيث أصبحت تشكل ما مجموعه 66% من مجموع الأسر الفلسطينية، وارتفعت نسبة الأسر التي تعولها نساء من 7% عام 1997 إلى 11% في نهاية عام 2004. وبقي العمر الوسيط للزواج الأول للفتيات هو 19 عاما، وما زال معدل الخصوبة بين النساء مرتفعا (5.9) وهو الأعلى في المنطقة. ورغم الارتفاع البسيط في نسبة النساء في سوق العمل من 12,3% إلى 14,6% إلا أنها ما زالت هي الأقل على مستوى المنطقة، كما ارتفعت نسبة البطالة بين النساء وأغلبهن من خريجات الجامعات. كل ذلك في غياب نظام تأمينات اجتماعي يكفل للمواطن الحياة الكريمة.

كما أن الدور المتنامي الذي لعبته المؤسسات والجمعيات الخيرية والانخراط المتزايد للمرأة في العمل الوطني لم يعكس نفسه على شكل وعي بضرورة تحرير المرأة من أسر بعض المفاهيم والعادات الاجتماعية التي تعيق تطور المرأة وتحد من مشاركتها الفاعلة في جوانب الحياة المختلفة. كما أنه لم ينعكس على شكل سياسات ملزمة في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي السلطة الوطنية الفلسطينية، فبقي حضورها رمزيا في الهيئات الرئيسة والمقررة، وحتى الآن ما زالت تشكل المرأة نسبة ضئيلة في الهيئات والمواقع العليا ذات العلاقة باتخاذ القرار حيث يوجد وزيرتين فقط في الحكومة التي بلغ عدد أعضاءها 23 وزيرا، ولا تزيد نسبة النساء في منصب مدير عام عن 12% من مجموع المدراء العامين.

أن عدم المساواة في الحقوق، وعدم التوازن في علاقات القوى بين الرجل والمرأة من حيث السيطرة على الموارد والقدرة على التحكم بها، وضعف المشاركة في اتخاذ القرار تعتبر من المعوقات الأساسية التي تحول دون زيادة مشاركة المرأة في التنمية وفي المجتمع، لذلك كانت المهمة الرئيسية للحركة النسوية الفلسطينية تتمثل في إعادة الاعتبار إلى النضال الاجتماعي الذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة وبالتالي زيادة تأثيرها في المجتمع. فعملت على تشكيل مجموعات ضغط من أجل مشاركة أوسع للمرأة في المجالات

المختلفة، ومن أجل قوانين منصفة وغير تمييزية ضد المراة. أسهم ذلك في دفع العديد من النساء للمطالبة بتخصيص حصة للنساء لا تقل عن 20% في الهيئات المحلية والتشريعية، وتبني برامج تشجع النساء على ترشيح أنفسهن للانتخابات القادمة التشريعية والمحلية، وتدريبهن لتولي هذه المهام. وقد نجحت الحملة من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة في تضمين قانون انتخابات المجالس المحلية والبلدية تخصيص مقعدين للنساء أينما ترشحت نساء. أسهم هذا القرار في تشجيع النساء لخوض الانتخابات البلدية والمحلية وحصلت في المرحلة الأولى على 73 مقعدا من مجموع 337 مقعدا. كما تبنت السلطة الفلسطينية تشكيل وزارة لشؤون المراة كأحد الآليات الضرورية للنهوض بأوضاع المرأة ولتكون مهمتها الأساسية تطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي تطوير دور المرأة وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المرأة الفلسطينية كانت وما زالت تواقة للمشاركة في النضال من أجل الحرية والاستقلال، وتدرك أن الاستقرار والأمن هو عامل مهم من أجل تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني، وتدرك أيضا أن المجتمع الفلسطيني هو الأكثر حاجة إلى تجنب هدر الطاقات البشرية والنسوية والاستفادة منها في ظل احتلال مدمر لكل الطاقات والموارد. أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أكد على حق المشاركة في الحياة العامة وتولي المناصب، وحق الأمن الاجتماعي، وحق التمتع بالجنسية وحرية التنقل واختيار المنزل، وحق اللجوء فراراً من الاضطهاد. إن حقوق الإنسان هذه، ليست أجزاء مستقلة بل يعتمد بعضها على البعض الآخر، ذلك أن كل هذه الحقوق تشكل معاً أجزاء رئيسية في منظومة كلية، فعلى سبيل المثال أن حق المشاركة في الحياة العامة للمجتمع مرتبط مباشرة بحق التعبير عن النفس والحق في التعليم، وكذلك بالحق في الحصول على المعلومات أو التمتع بضروريات الحياة. لذلك فإننا نطالب المجتمع الدولي ومن هذا المنبر العمل على تقديم الحماية لشعبنا ومراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المواطنين تحت الاحتلال.